الاستراتيجية العسكرية الأمريكية
في عهد الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٣– ٢٠٠١)

أ.م. واثق محمد براك السعدون *

تأريخ التقديم: ٢٠١٤/٤/٢ تأريخ القبول: ٢٠١٤/٥/٤

مقدمة:

يواجه أي باحث يروم الكتابة عن موضوع الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية، سواء التي طبقت في حقب سابقة، أو التي يتوقع تطبيقها مستقبلاً، صعوبة في تحديد مجمل أهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لمدة ما من تاريخ الولايات المتحدة، أو الإحاطة التامة بكل مضامين تلك الإستراتيجية، مهما تيسر لذلك الباحث من معلومات أو وثائق، أو لقاءات مع شخصيات على صلة بدوائر صنع القرار في ذلك البلد، ذلك لأن معظم الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية تنطوي في جزء مهم منها على أهداف و وسائل مخفية، إلى جانب المعلنة منها، ويتم تداول تلك الأجزاء غير المعلنة من الإستراتيجيات العسكرية بين السياسيين والعسكريين المعنيين في الولايات المتحدة بدرجة عالية من الكتمان، وبأقل ما يمكن من التوثيق. لذلك يحاول معظم الباحثين المهتمين بهذا الشأن بناء تصوراتهم عن توجهات الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتاحة، وعلى تسريبات المعلومات غير المؤكدة التي تتسق مع الغايات المعلومة لتلك الإستراتيجيات، وعلى تحليل مدلولات المواقف والأحداث المهمة، التي يستعان بها لسد ثغرات المعلومات المحجوبة. ويبقى معيار مقبولية الدراسات التي تخوض في هذا الشأن هو إنسجامها مع الإطار العام لتلك الإستراتيجيات ومع الرصانة والمنطق المطلوبين في البحث العلمي.

يهدف هذا البحث إلى بيان أهم معالم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس ويليام جيفرسون "بيل" كلينتون (William Jefferson "Bill"Clinton ١٩٩٣–

* قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

٢٠٠١)، وقد قسم البحث إلى أربعة محاور لتحقيق هذه الغاية؛ خصص المحور الأول الموسوم (ماهية الإستراتيجية العسكرية) للتعريف ببعض المصطلحات والمفاهيم العسكرية التي وجد من الضروري تكوين فكرة عنها قبل الولوج لثنايا البحث. أما المحور الثاني الموسوم (تأثير نهاية الحرب الباردة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية) فقد كان مدخلاً تاريخياً للموضوع، سلط الأضواء على الإتجاهات العامة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية قبل تولي كلينتون الرئاسة. ثم تناول المحور الثالث الموسوم (توجهات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون) العوامل التي أدت إلى تحديد توجهات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون. وفي السياق نفسه، استعرض المحور الرابع الموسوم (تطبيقات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون) العمليات العسكرية التي قامت القوات الأمريكية خلال مدتي رئاسة كلينتون، والتي كانت منسجمة مع توجهات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد ذلك الرئيس. وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم الإستنتاجات التي توصل إليها البحث.

١. ماهية الإستراتيجية العسكرية:

تناول الكثير من الكتاب والمفكرين الاستراتيجيين والقادة العسكريين موضوع الإستراتيجية العسكرية، من أمثال "أوتو فون بسمارك Otto von Bismarck، الزعيم السياسي البروسي، ومستشار ألمانيا فيما بعد (ولد ١٨١٥– توفي ١٨٩٨)، والجنرال كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewits، القائد والمؤرخ العسكري البروسي (ولد ١٧٨٠– توفي ١٨٣١)[١]، و الجنرال هيلموت فون موليتكه Helmuth von Moltke، القائد العسكري البروسي(ولد ١٨٠٠– توفي ١٨٩١)، والجنرال أندريه بوفر André

[١] كارل فون كلاوزفيتز جنرال ومؤرخ حربي بروسي ولد عام ١٧٨٠ في مدينة (ماغدبورغ) الألمانية وتوفي عام ١٨٣١ في مدينة (بريسلاو) التي تقع ضمن حدود بولندا في الوقت الحاضر. من أهم مؤلفاته كتاب – باللغة الألمانية– (Vom Kriege) أي (في الحرب). تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك (التعبية) والإستراتيجية (السوق) أثرا عميقا في المجال العسكري في البلدان الغربية. تدرس أفكاره في العديد من الأكاديميات العسكرية كما أنها تستعمل في عدة مجالات مثل قيادة المؤسسات والتسويق. ويعد من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيرا على مر التاريخ. ينظر:

– Christopher Bassford," Clausewitz and His Works", 23/ 9/ 2012.
<http://www.clausewitz.com/readings/Bassford/Cworks/Works.htm>

Beaufre، القائد العسكري الفرنسي(ولد ١٩٠٢– توفي ١٩٧٥)، وليدل هارت Basil Henry Liddell Hart، العسكري السابق والمفكر الإستراتيجي البريطاني(ولد ١٨٩٥– توفي ١٩٧٠) ...وآخرون"، وقد حددوا لها مفاهيم وتعاريف مختلفة كل حسب اجتهاده، إذ يعرفها كلاوزفيتز على أنها "فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية"، ويتفق ليدل هارت مع كلاوزفيتز حينما يرى أنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية"[١]، ومن بين المفاهيم الأكثر تداولاً للإستراتيجية العسكرية هو "علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراعات المحتملة التي تستخدم فيها القوة بشكل مباشر أو غير مباشر (التهديد باستخدامها)، من أجل تحقيق الأهداف السياسية التي يتعذر تنفيذها بوسائل أخرى. وتعرف الإستراتيجية العسكرية في مناهج العلوم العسكرية بالـ(السوق)"[٣]. ويمكن تحديد مراحل صياغة الإستراتيجية العسكرية بالخطوات الآتية[٤]:

أ. تحديد أهداف الإستراتيجية: تستمد الإستراتيجية العسكرية أهدافها من اعتبارات السياسة المكرسة لحماية المصالح الوطنية أو تعزيزها.

ب. تحديد المفاهيم الإستراتيجية: أي تحديد طرائق تحقيق أهداف الإستراتيجية العسكرية بإستخدام أدوات القوة. وأدوات القوة هي تجسيد لعناصر القوة (موارد الدولة) المتاحة فعلاً.

ج. تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية: أي تحديد أنماط ومستويات الموارد الضرورية لدعم طرائق تنفيذ الإستراتيجية العسكرية.

د. تقييم الإستراتيجية: أي تحديد مدى ملائمة الإستراتيجية العسكرية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

---

[2] Ibid.

[٣] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٦)، ص ص ١٦٩– ١٧٠.

[٤] هاري آر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠١١)، ص ص٢٣٥– ٢٥٨.

هـ. تقويم الإستراتيجية: وتتضمن هذه العملية تحديد مستويات النجاح، أو الفشل، وإجراء التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ولبيان تأثير القدرات العسكرية في التخطيط الإستراتيجي للدولة، يتضمن مطبوع صادر عن هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، ويدرس في كلية الحرب الأمريكية، تعريفاً بمستويات الإستراتيجية المرتبطة بالعنصر العسكري لقوة الدولة، وكما يلي[٥]:

أولاً. الإستراتيجية العليا للدولة: هي إستراتيجية شاملة، تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق وتنسيق جميع أدوات القوة الوطنية(الدبلوماسية، والإقتصادية، والعسكرية، والمعلوماتية) بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى، المتمثلة بـ(حماية الأمن القومي، وتعزيز إزدهار الإقتصاد الوطني، ونشر القيم الوطنية). وقد تكون الإستراتيجية العليا معلنة، أو تظل مستترة ضمن الدوائر المعنية.

ثانياً. إستراتيجية الأمن القومي:هي فن وعلم إستخدام أدوات القوة الوطنية، وتطويرها، والتنسيق بينها، لتحقيق أهداف تخدم الأمن القومي.

ثالثاً. الإستراتيجية العسكرية الوطنية: هي فن وعلم توزيع القوة العسكرية وإستخدامها لتحقيق أهداف وطنية في السلم والحرب.

رابعاً. إستراتيجية مسرح العمليات: هي فن وعلم تطوير مفاهيم إستراتيجية متكاملة، ووضع مسارات العمل الموجه نحو تحقيق أهداف السياسة الأمنية والإستراتيجية الأمنية لكل من الدولة المعنية وحلفائها، وذلك باستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، أو بتنفيذ عمليات لا تتضمن استخدام القوة ضمن مسرح العمليات، مثل(التدريبات العسكرية).

٢. تأثير نهاية الحرب الباردة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية:

بعد انتهاء الحرب الباردة، كان على الحكومات الأمريكية التي عاصرت هذا الحدث، أو أعقبته، أن تعيد النظر في سياستها الخارجية وسياسة الأمن القومي، على ضوء إنها باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم أجمع، ولم تكن إعادة النظر تلك مهمة سهلة؛ بانعدام وجود تهديد حقيقي وواضح للأمن القومي الأمريكي، يحشد تأييد القوى الشعبية، ويحتم وقوفها صفاً واحداً، ويتطلب انتهاج مبادئ واضحة لمواجهته. فانطلق

[٥] المصدر نفسه، ص ص ٤٥– ٤٦.

التخطيط الإستراتيجي العسكري الأمريكي في تسعينات القرن العشرين من فرضية وجود مصادر جديدة للتهديد، مثل احتمالية صعود قوة عظمى جديدة (قد تكون الصين أو روسيا الإتحادية أو اليابان أو ألمانيا)، أو تصرفات عدوانية من بعض القوى الإقليمية، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو "الإرهاب"، أو تجارة المخدرات. ومن بين "المرشحين" الكثيرين لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، اصطنع منذ مطلع التسعينات عدو جديد بهيئة " الدول الخارجة على القانون" أو "دول محور الشر" مثل العراق وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وليبيا[٦].

لقد تمثل التحدي الأساس للرئيس جورج هربرت واكر بوش (George Herbert Walker Bush ١٩٨٩– ١٩٩٣)، سلف الرئيس كلينتون، بكيفية إدارة انتقال آمن من عالم الحرب الباردة

إلى النظام العالمي الجديد. وكان الهدف الأمني الرئيس لإدارة الرئيس بوش خلال تلك التحولات العالمية، هو التأكد من عدم ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي، وضمان الهيمنة العالمية للقوة العسكرية الأمريكية. إذ ورد في إحدى وثائق وزارة الدفاع الأمريكية في تلك المرحلة وعندما كان ديك تشيني Dick Cheneyوزيرا للدفاع:"ببساطة، الهدف من إستراتيجية الدفاع الإقليمية الجديدة، هو تمكين الولايات المتحدة من القيادة خلال تشكيل المستقبل المجهول للعالم، للحفاظ على نصرها في الحرب الباردة وتعزيزه، والذي دفعت من أجله تضحيات كبيرة"[٧]. وقد ذكر الرئيس بوش الأب في تصريح أدلى به في الثالث عشر من نيسان/ أبريل من العام

---

[٦] تعرف الدول الخارجة على القانون(من وجهة النظر الأمريكية) بأنها الدول المحكومة من قبل أنظمة غير ديمقراطية، لا تحترم حقوق الإنسان، وتتطلع لحيازة أسلحة دمار شامل (أو إنها بحوزتها فعلاً)، وتدعم الإرهاب، وتهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: هارالد مولر و شتيفاني زونيوس، التدخل العسكري والأسلحة النووية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة دراسات عالمية، ع(٦٤)، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠٠٧)، ص ص٢٢، ٢٥.

[7]James M. Goldgeier and Michael McFaul, Power and purpose: U.S. policy toward Russia after the Cold War, Brookings Institution Press, (Washington, D.C., 2003), p9.

١٩٩١ في كلية القوة الجوية الأمريكية في قاعدة ماكسويل الجوية في ألاباما:"إن رؤية (العالم الجديد) لا تعني التنازل عن سيادتنا وأولوياتنا الوطنية، أو التجرد عن مصالحنا لصالح المصالح العالمية المشتركة، بل إنها رؤية توضح المسؤولية الجديدة التي تفرضها نجاحاتنا وتفوقنا على المستوى العالمي، وتشير إلى طرق جديدة للعمل مع الأمم الأخرى لردع العدوان، وتحقيق الاستقرار، وتحقيق الازدهار، وقبل كل شيء، تحقيق السلام"[٨].

كما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي جورج هربرت ووكر بوش حول (حالة الإتحاد) الذي ألقاه أمام الجلسة المشتركة للكونغرس في الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٢ العبارات التالية:"إن الكثير من الخير يمكن يأتي من الاستخدام الحكيم للقوة"، و"هنالك تسليم عالمي الآن بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأعظم"، و"العالم الذي يسير في طريق الحق لا يخشى من تفوق القوة الأمريكية، بل يؤيدها ويثق بأنها ستكون قوة عادلة، وقادرة على ضبط نفسها، وتفعل ما هو صائب"[٩]. ودعا الرئيس بوش الأب في ذلك الخطاب إلى خفض النفقات العسكرية التقليدية لتوفير الأموال اللازمة لإعادة العمل ببرامج الحماية من هجمات الصواريخ (التقليدية وغير التقليدية) وتطويرها، والتي يطلق عليها"مبادرة الدفاع الاستراتيجي Initiative Strategic SDI Defense"[١٠]، وتجنب العودة إلى أيام "الجيش الأجوف" في إشارة إلى نهج البناء

---

[8]John Robert Greene, Presidential Profiles: The George H. W. Bush Years, Facts On File, Inc., (USA, 2006), p 291.

[9]Ibid., p 346.

[١٠] أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان Wilson Ronald Reagan(١٩٨١– ١٩٨٩) في الثالث والعشرين من آذار/ مارس ١٩٨٣، عن برنامج إقامة قوة ردع فضائية أُطلق عليه(مبادرة الدفاع الإستراتيجي)، والذي سمي إعلامياً بـ(حرب النجوم)، ودعا فيه إلى تطوير نظام جديد من الأسلحة، وهي عبارة عن صواريخ تقوم بتدمير الصواريخ المعادية الحاملة للرؤوس النووية قبل وصولها إلى أهدافها في الولايات المتحدة أو أراضي حلفائها، باستخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في استخدام أسلحة الطاقة الحركية وأشعة الليزر عالية الطاقة والأشعة الجزيئية لتدمير الرؤوس النووية التي تحملها الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات بدلاً من الرد المكثف بضربات نووية مضادة. ألغي هذا البرنامج في نهاية الثمانينيات بسبب الكلفة العالية جداً لهذا البرنامج. للمزيد من المعلومات، تنظر الوثيقة التالية:

العسكري الذي يركز على حجم القوات، بدلاً من الإهتمام بفاعليتها وتأثيرها. كما تعهد الرئيس بوش الأب في ذلك الخطاب بأنه سيستمر بدعم "الحرية" في أي مكان في العالم طالما هو باقي في الرئاسة، ليس بدافع "الغطرسة" وإنما من أجل "سلامة وأمن الأطفال الأمريكان"، وإن الدعوة لإنعزال الولايات المتحدة عن العالم لضمان أمنها تخلو من الفضيلة، وذكر الرئيس بوش في خطابه بأن هنالك من يتبنى تلك الدعوة بحجة إن الولايات المتحدة يجب أن يكون لها دور خاص إذا ما تدخلت في أزمة عالمية ما، وليست مكانة عالمية خاصة تفرض عليها التدخل في معظم الأزمات العالمية، وإن الولايات المتحدة تستطيع أداء ذلك الدور بعيداً عن تفاعلات الأوضاع العالمية. وقد رفض الرئيس بوش الأب تلك الدعوة بقوله في الخطاب نفسه:"إن هؤلاء أغفلوا حقيقة إن الولايات المتحدة هي زعيمة العالم الغربي التي أصبحت الآن زعيمة العالم بأسره"[١١].

عندما انتهت حرب الخليج الثانية (آب/ أغسطس ١٩٩٠- آذار/ مارس ١٩٩١) التي أعقبت دخول القوات العراقية للكويت، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش بداية عهد جديد في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في آخر خطاب له ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في (بنسلفانيا) عام ١٩٩٢، إذ قال فيه: "لقد حان الوقت لتقول أمريكا للعالم أن عهدا جديدا قد بدأ، عهد ستصنعه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها الليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا. إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسؤوليات جسيمة ولكنها قادرة على تحملها لأننا شعب خلقنا لتحمل المسؤوليات الدولية"[١٢]. وتعكس هذه العبارات في أحد أوجهها تصاعد نبرة التعالي والغرور في الخطاب الأمريكي الموجه للعالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

DCI: Director of Central Intelligence, NIC M 83-10017, "Possible Soviet Responses to the US Strategic Defense Initiative", Interagency Intelligence Assessment (Unclassified), 12/ 9/ 1983, Approved for Release CIA Historical-review Program.<http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/m8310017.htm>

[11] Ibid., p 347.

[١٢] خير الدين العايب،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي"، مجلة الفكر السياسي، ع (١٨ و ١٩)، إتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ٢٠٠٣)، ص ٢١٥.

ويمكن تفسير تصريحات الرئيس الأمريكي تلك، بأن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها (بعد تفكك الاتحاد السوفييتي) على رأس هرم الإدارة الدولية، وترى من حقها في تلك الحالة أن تفرض على دول العالم سياستها ومبادئها. كما أن الإمكانات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الهائلة التي تتوافر لديها تسمح لها بأن تتكيف مع التحولات الدولية الجديدة بسهولة عكس الاتحاد السوفييتي الذي انهار لعدم مقدرته مجاراة التحولات الدولية. لذلك كان لابد من إجراء تغيير في مبادئ العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الأمنية الدولية، وأن تكون هذه العقيدة أكثر قدرة على مواجهة التحديات الدولية الجديدة[١٣].

إن الإضطلاع بدور الزعامة العالمية يفرض محددات مهمة على المؤسسة العسكرية الأمريكية، لأن صياغة مستقبل العالم، وترسيخ النفوذ الأمريكي فيه، ومنع ظهور منافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية، كل ذلك سيتطلب من القوات المسلحة الأمريكية أن تتمتع بقدرات واسعة، تتجلى على النحو الآتي[١٤]:

أ.الإحتفاظ بالرادع النووي ضد أي هجوم محتمل.

ب.القدرة على خوض النزاعات الإقليمية الكبيرة وتحقيق النصر فيها.

ج.القدرة على الردع والتصدي، للحيلولة دون استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في النزاعات الإقليمية.

د.تحسين القدرة على خوض الصراعات الإقليمية المحدودة، والحروب الصغيرة، وعمليات الإغاثة الإنسانية، وعمليات فرض وحفظ السلام، والقيام بضربات تأديبية، وإستعادة الأمن والنظام، وإخلاء الرعايا الأمريكيين، وإقامة مناطق أمنية، ومراقبة وتنفيذ العقوبات المفروضة.

هـ.الاحتفاظ بقاعدة للتعبئة، بحيث تتيح تجميع قدرة إضافية في الوقت المناسب، إذا تدهورت الأوضاع في أي منطقة حيوية.

---

[١٣] المصدر نفسه، ص ٢١٥.

[١٤] زلمي خليل زاد وآخرون، التقييم الإستراتيجي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ١٩٩٧)، ص ص ٤٤– ٤٦.

و. تغيير النهج التخطيطي على وفق أهداف الإستراتيجية العسكرية.
ز.السيطرة على الفضاء، وتطوير تقنيات عسكرية جديدة، وإرساء مفاهيم جديدة تتلائم مع هذه التقنيات في مجالات مثل حرب المعلومات.

لقد كانت التغييرات في التفكير التقليدي لاستخدام القوة من السمات البارزة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس جورج هربرت بوش، ومثال على ذلك ما جاء في التقرير السنوي الذي تعده رئاسة الأركان المشتركة الأمريكية، الصادر في عام ١٩٩٢، والمعروف مختصراً (JMNA) ويعني (Military Net Assessment Joint)، أي (صافي التخمينات العسكرية المشتركة) المستند إلى صورة الموقف العسكري، ويقدم هذا التقرير إلى الكونغرس الأمريكي (مجلس النواب)، لتخصيص ميزانية الدفاع السنوية في ضوئه، إذ ورد في إحدى فقرات هذا التقرير المعنونة (إعادة تأليف القوة Reconstitution of Force) بأنه سوف يتم تقليص حجم القوات البرية على حساب زيادة حجم القوات الجوية والصاروخية وتطوير تقنيتهما، مبررين ذلك بالقول إن الصراعات المستقبلية سوف تحتاج إلى أسلحة القتال عن بعد[١٥].

إن انتهاء الحرب الباردة غير كل التوازنات، إذ لم تعد هناك حاجة لإيجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الأمريكية، بل على العكس، إيجاد أهداف لاستخدام القوة الأمريكية من اجلها، ودفع ظهور هذه الحاجة الجديدة إلى البحث عن غايات وأهداف جديدة لتبرير استمرار الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بصورة توازي دورها إبان الحرب الباردة[١٦].

---

[١٥] استندت فكرة القتال عن بعد على عقيدة (المعركة الجوية– البرية Air– Land Battle)، وقدمت التسمية الجو على البر دلالة التوجه والأسبقية، وتطورت بعد ذلك في التسعينات لتسمى عقيدة (الذراع الطويلة) بالاعتماد على القدرة الجوية أساساً وتخلصها من المتعلقات البرية قدر الإمكان. ينظر: طارق محمود شكري، "تطبيقات العقيدة الجديدة لحلف شمال الأطلسي"، نشرة آفاق إستراتيجية، ع(٤)، بيت الحكمة، (بغداد، ١٩٩٩)، ص١٥.

[١٦] هاني الحديثي، أهمية التعاون الإقليمي: دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي، مجلة دراسات إستراتيجية،ع (٥)، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، (بغداد، ١٩٩٨)، ص ص٥٢– ٥٥.

٣. توجهات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون:

كان الشعار الأبرز لحملة بيل كلينتون الإنتخابية في العام ١٩٩٢ "إنه الاقتصاد أيها الغبي"، في إشارة إلى الوعد الذي أطلقه سلفه الرئيس بوش في حملته الإنتخابية في العام ١٩٨٨ "لا ضرائب جديدة"، والذي لم يستطع بوش الإيفاء به، وإضطراره في أواخر مدة رئاسته لفرض ضرائب جديدة بسبب الضغوط الإقتصادية[١٧]. وقد وضحت نشرة أصدرتها إدارة الرئيس كلينتون في العام ١٩٩٥ بعنوان (إعادة بناء أمريكا لحقبة جديدة Rebuilding America For A New Era) بأن الرئيس كلينتون قد دخل البيت الأبيض مع رؤية لإبقاء الحلم الأمريكي على قيد الحياة من جهة، وتهيئة الأمة الأمريكية لمواجهة تحديات القرن الجديد. إذ غيرت نهاية الحرب الباردة طريقة تفكير الأمريكيين بأمنهم القومي. كما برز اقتصاد عالمي جديد، تنتقل فيه البضائع والخدمات والمعلومات حول العالم بسرعة. وعندما تولي الرئيس كلينتون منصبه، كان الأميركيون يواجهون في ظل هذا الاقتصاد الجديد حالة ركود قاسية أحبطت النمو وضاعفت البطالة وخفضت الأجور[١٨].

تبنى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رؤية مفادها ان الهدف الأساس للأمن القومي الأمريكي في أعقاب الحرب الباردة هو توسيع مجتمع الديمقراطيات ذات الأسواق المفتوحة. إذ ذكرت إستراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس كلينتون في العام ١٩٩٤:" ترتكز إستراتيجيتنا للأمن القومي على توسيع مجتمع الديمقراطيات ذات الأسواق المفتوحة بالتزامن مع ردع واحتواء مجموعة من التهديدات الموجهة لأمتنا وحلفائنا ومصالحنا.

---

(17) Michael Kelly, "The 1992 Campaign: The Democrats – Clinton and Bush Compete to Be Champion of Change; Democrat Fights Perceptions of Bush Gain", The New York Times, (October 31, 1992).
<http://www.nytimes.com/1992/10/31/us/1992-campaign-democrats-clinton bush-compete-be-champion-change-democrat-fights.html>

(18) "Rebuilding America For A New Era, I. Introduction", The William J. Clinton Presidential Library.
<http://clinton1.nara.gov/White_House/Publications/html/briefs/i-intro.html>

فهنالك الكثير من التحرر الديمقراطي والسياسي والاقتصادي يترسخ في العالم في الوقت الحاضر، ولا سيما في البلدان ذات الأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة لنا، ستكون أمتنا أكثر أمنا ومن المرجح أن شعبنا سيكون أكثر إزدهاراً"[١٩].

وعلى وفق رؤية الرئيس كلينتون التي أخذت إدارته بالترويج لها في بداية رئاسته، لم يعد الأمن القومي الأمريكي مقتصراً على المفاهيم العسكرية المتداولة خلال حقبة الحرب الباردة، بل أصبح يتضمن كل ما يمكن أن يمثل تهديداً للشعب الأمريكي بعامة. وفي هذا السياق، فأن إنخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي تعد من تهديدات الأمن القومي. لذلك وعدت إدارة الرئيس كلينتون بإتخاذ جملة من التدابير التي كان من المفترض أن تصب نتائجها في هذا الإتجاه، بحيث تؤدي إلى إعادة إنعاش الإقتصاد الأمريكي مع الإحتفاظ بقوة عسكرية متفوقة بإمكانها تحمل أعباء الدور العالمي للولايات المتحدة والدفاع عن المصالح الأمريكية في العالم. فقد صرح الرئيس كلينتون في خطاب له أمام مجلس الشؤون العالمية في مدينة لوس انجلوس في بداية رئاسته الأولى:" يجب علينا أن نفهم – وربما يكون ذلك للمرة الأولى– ان أمننا القومي أصبح ذو بعد إقتصادي واسع"[٢٠].

وبعد تحديد توجهاتها الرئيسة، كان على إدارة الرئيس كلينتون أن توضح الآليات التي تطرحها لتفعيل مضامين هذه التوجهات وتحقيق أهدافها، وأن تبين محددات ومديات التحرك العسكري الأمريكي الخارجي في إطار هذه التوجهات. وللإجابة على هذه التساؤلات تحدثت إدارة الرئيس كلينتون عن مبدأ"التدخل المحدود Limited Intervention" أو مبدأ"التدخل الانتقائي Selective Intervention "، وهو المبدأ الذي توصلت إليه تلك الإدارة بعد إعادة النظر في قواعد التدخل وطبيعة الإلتزامات الأمريكية وحجم قدراتها. فبمقتضى هذا المبدأ، لايمكن أن تقدم الولايات المتحدة على

---

(19) Goldgeier and McFaul, Op. Cit, p 11.

(٢٠) زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، (الجزائر، ٢٠١١)، ص ص ١٦٥– ١٦٦.

تحرك عسكري خارجي قبل أن يتم تقدير المخاطر المحتملة، وحظوظ النجاح، والإحتمالات الدقيقة للخروج المشرف من تلك التدخلات بحالة فشلها، أو إنتفاء الضرورة للإستمرار فيها، وأن يكون الشرط الرئيس لذلك التدخل هو تعلق الأمر بمصالح أمريكية حيوية واضحة. اما عن كيفية التدخل، فستكون إما تحركاً "متعدد الأطراف Multilateral Action" في الحالات الممكنة، و"عملاً انفراديا Unilateral Action" في حالات الضرورة[٢١].

قبل تولي كلينتون الرئاسة بنحو عام، تسربت للصحافة من داخل وزارة الدفاع الأمريكية وثيقة مصنفة بأنها في غاية السرية، وهي توجيهات التخطيط الدفاعي(DPG)[٢٢] للعام ١٩٩٢، التي كتبت بواسطة زلماي خليل زاد Zalmay Khalilzad و لويس ليبي Lewis Libby اللذان كانا في ذلك الوقت بمنصب مساعدا بول ولفويتز Paul Wolfowitz وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لشؤون السياسات (آنذاك). وقد افترضت التوجيهات في تلك الوثيقة بأن الطلب والدعم لهيمنة القوة الأمريكية على العالم سيزداد، وفي الوقت نفسه ستتراجع الثقة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ودعت التوجيهات إلى إنشاء التحالفات العسكرية التي تخدم المصالح الأمريكية فقط، فضلاً عن ذلك دعا التوجيه المذكور إلى الإبقاء على إستراتيجية الردع والاحتواء، والتفكير في الوقت نفسه بتطبيق إستراتيجية الضربات الوقائية تجاه بعض الخصوم[٢٣].

---

[٢١] المصدر نفسه، ص ص ١٦٧– ١٦٨.

[٢٢] توجيهات التخطيط الدفاعي Defense Planning Guidance (DPG) : وثيقة تصدر عن مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون بشكل دوري كل بضعة أعوام، وتتضمن هذه الوثيقة رؤية مستقبلية للسياسة الدفاعية الأمريكية، ويتم توزيعها على القادة العسكريين والمسؤولين المدنيين في البنتاغون لتزويدهم بإطار جيوبوليتيكي للمهام المقبلة لغرض تقييم مستوى إمكاناتهم واحتياجاتهم. للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية في الشبكات المتصلة على الرابط:

–http://www.defense.gov/

[23] Ofira Seliktar, The Politics of Intelligence and American Wars with Iraq, Palgrave Macmillan, (USA, 2008), p 57.

وقد أثارت مضامين هذه الوثيقة ضجة كبيرة، وسببت إحراجاً داخلياً وخارجياً لمصداقية السياسات الدفاعية الأمريكية، لذلك أخذ بعض المفكرين بالسعي للتقليل من أضرار تسرب هذه المسودة، بطرح رؤى أكثر إيجابية من خلال كتاباتهم التي تناولت الدور العالمي للقوة العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون، والتي حثت على ان تكون القوة العسكرية الأمريكية "قوة مهيمنة خيرية" مرتبطة بقوة بالمصالح الأمريكية، وتحقق الوضوح الأخلاقي للسياسة الخارجية الأمريكية، من خلال دعم نشر الديمقراطية والحرية وإقتصاد السوق في العالم – بحسب رأي الكتاب الأمريكان. ولكن هؤلاء الكتاب حذروا الرئيس كلينتون في الوقت نفسه من الإنخراط في الأزمات العالمية المسلحة "متعددة الأطراف" بدون خطط واضحة لحلها أو الخروج منها، والإستخدام "العشوائي" للقوة العسكرية الأمريكية، وإستخدام القوة بشكل "تجريبي غير حاسم" كما حصل في فشل التدخل العسكري الأمريكي في الصومال في العام ١٩٩٣[٢٤].

ذكر وليام كوهين William Cohen، وزير الدفاع الأميركي في عهد الرئيس بيل كلينتون، في مقال له في مجلة (راصد الدفاع Defense Monitor)– الأمريكية–، نشر في السابع والعشرين من آذار/ مارس من العام ١٩٩٨، بأن "مرحلة ما بعد الحرب الباردة في التسعينات قد شكلت (مفارقة) للأمن القومي الأمريكي، إذ ان انتصار العالم الغربي بزعامة الولايات المتحدة في الحرب الباردة، والتسليم بالتفوق العسكري الأمريكي على الصعيد العالمي، قد أسهم في زيادة التهديدات الموجهة ضد الولايات المتحدة، عن طريق إنشاء حوافز أضافية لخصوم أمريكا لرفع مستوى التحدي"[٢٥]. وقد عبرت وثيقة توجيهات

---

(24) Ibid., p 58.

(25) Seth A .Gulsby, "Strategic Asymmetric Deception and Its Role in the Current Threat Environment", (JSS) Journal of Strategic Security, Vol. 3, No. 1,(USA, 2010),P.65.

– البحث متاح في المكتبة العلمية الإفتراضية العراقية على الرابط:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk/libhub?func=search&page=20&query=Bill%20Clinton&filter=media%3A%22article%22

التخطيط الدفاعي للأعوام ١٩٩٥– ١٩٩٩، الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، عن ان الإستراتيجية الأمريكية ستركز على منع ظهور أي منافس للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، وان على الولايات المتحدة ان تظهر القدرات القيادية اللازمة، وان تحمي نظاماً عالمياً جديداً كفيلاً بإقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة إلى التطلع إلى دور أكبر أو إلى اتباع سياسة أكثر عدوانية لحماية مصالحهم المشروعة[٢٦].

من جهة أخرى، أمر الرئيس كلينتون في آذار/مارس ١٩٩٥، بإجراء إعادة نظر شاملة لنهج حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في إستخدام العلوم والتكنولوجيا لخدمة الأمن القومي والاستقرار العالمي في ظل البيئة الأمنية المتغيرة، وزيادة المنافسة الاقتصادية العالمية، وتزايد الضغوط على الميزانية. وإستجابة لهذا التوجيه قام المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا NSTC[٢٧] بإعداد (إستراتيجية تكنولوجيا وعلوم الأمن الوطني)، والتي ورد فيها بأنها "تهدف إلى دعم إستراتيجية الرئيس للأمن الوطني من خلال توسيع المشاركة في صياغة سياسات العلوم والتكنولوجيا والمبادرات التي تخدم الأهداف الأساسية للأمن القومي الأمريكي، المتمثلة بتعزيز الاستعدادات والقدرات العسكرية، والسيطرة على الصراعات التي تحدث من خلال تفاعل الولايات المتحدة مع الأمم الأخرى، وحماية الإزدهار في الوطن". و"إن غاية هذه الإستراتيجية هي منع نشوب

---

[٢٦] عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٨٠)، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت، ٢٠١٠)، ص ٢٠٣.

[٢٧] المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا(National Science and Technology Council (NSTC هو مجلس وزاري يرأسه رئيس الولايات المتحدة، مكلف بتنسيق سياسات العلوم والفضاء التكنولوجيا في جميع أنحاء الولايات المتحدة. مهمة هذا المجلس هي وضع أهداف وطنية واضحة للتطور العلمي، والاستثمارات في مجال التكنولوجيا في الولايات المتحدة. يضم هذا المجلس نائب الرئيس، مساعد الرئيس للعلوم والتكنولوجيا، ومجلس أمناء ومسؤولي وكالات العلوم وبرامج التكنولوجيا المهمة، وبعض كبار المسؤولين في البيت الأبيض. لمزيد من المعلومات ينظر:

– "National Security Science and Technology Strategy, Acknowledgments ", The William J. Clinton Presidential Library,

<http://clinton1.nara.gov/White_House/EOP/OSTP/nssts/html/aknleg.html>

الصراعات، والحفاظ على القدرة على الاستجابة لها عندما تحدث". و"ينبغي التسليم بأن أمن الولايات المتحدة يعتمد على القوة الاقتصادية، فضلا عن القوة العسكرية، وأنه يستند إلى الاقتناع بضرورة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المقبلة التي تؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي الأمريكي"[٢٨].

فبعد التفوق الواضح للقوات الأمريكية في حرب الخليج الثانية جرى قدرا كبيرا من النقاش بشأن ما إذا كان العالم قد شهد ثورة في الشؤون العسكرية، إذ سيطر خطاب (الثورة في الشؤون العسكرية) منذ التسعينات على مناقشات تحديث القدرات الدفاعية للولايات المتحدة، وحفز دوائر وزارة الدفاع ومراكز الأبحاث الأمريكية على ابتكار جهود فكرية عديدة حول إستشراف ظروف ومتطلبات الحروب المستقبلية. وتصاعد تأثير هذا الهاجس إلى درجة نص فيها تقرير المراجعة الدفاعية للولايات المتحدة للعام ١٩٩٧ على وجود ثورة في الشؤون العسكرية العالمية تستوجب تحويل وتطوير القوات العسكرية الأمريكية[٢٩].

ومثل سلفه بوش، كان الرئيس كلينتون يدعو بإستمرار للحفاظ على تقليد الزعامة الأميركية في العالم، والوقوف بحزم ضد التيار السياسي والفكري الأمريكي المتنامي الذي يدعو لانعزال أمريكا عن الشؤون العالمية. ولكن كلينتون في الوقت نفسه كان يشترط أن يكون الهدف الرئيس من مشاركة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية هو ضمان تحقيق المصالح الأمريكية العليا في الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، وتعزيز الرخاء للأمريكيين[٣٠].

---

(28) Ibid.

(29) Dima Adamsky, The Culture of Military Innovation: The impact of culture factors on the revolution in military affairs in Russia, the US, and Israel, Stanford University Press, (USA, 2010), p 74.

(30) "Rebuilding America For A New Era, Op. Cit.

إستمرت إدارة الرئيس كلينتون خلال مدة رئاسته الأولى (١٩٩٣– ١٩٩٧) في تقييم الدور الأمريكي في بيئة أمنية عالمية تشهد تحولات جذرية، وقد استرشدت إدارة كلنتون في المدة الرئاسية الثانية (١٩٩٧– ٢٠٠١) كثيراً بعمليات التقييم تلك لتصل إلى رؤية راسخة في هذا المجال، مفادها إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية منتشرة في كل أنحاء العالم، مما يعرضها لتحديات ومخاطر متنوعة، أغلبها يكمن خارج حدود الولايات المتحدة، لذلك يجب الحفاظ على التفوق الأمريكي الدبلوماسي، والتكنولوجي، والصناعي، والعسكري، لتشكيل بيئة دولية ملائمة للتوجهات الأمريكية خارج أي هياكل رسمية من جهة، والإستعداد لمواجهة هذه التحديات والمخاطر من جهة أخرى، سواء بعمل الولايات المتحدة بمفردها، أو مع الأمم الأخرى. وبالرغم من ان المجتمع الدولي شهد في أحيان عدة محاولات لحل أزمات دولية بإستخدام القوة العسكرية ولكن دون القيادة الأمريكية، إلا أن تلك التجارب أثبتت– بحسب رؤية إدارة كلينتون– بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على توفير القيادة اللازمة لاستجابة دولية حاسمة للتحديات المشتركة. وان القوات المسلحة الأمريكية تؤدي الدور الأساس في تشكيل تلك البيئة الدولية المطلوبة لحماية وتعزيز مصالح الولايات المتحدة، من خلال وسائل عديدة، مثل التمركز الأمامي في القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم، أو نشر القوات في أماكن جديدة، أو التعاون في مجال الدفاع والمساعدات الأمنية، أو التدريب والتمارين التعبوية مع الحلفاء والأصدقاء[٣١].

فعلى الرغم من إستعداد بعض الإدارات الأمريكية للأخذ بالنصائح والمشورات المقدمة من حلفائها الدوليين، وإجراء بعض التعديلات في سياساتها على وفق تلك المشورات، ولكن يبقى النهج السائد في السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية هو تحديد أهداف وأولويات الولايات المتحدة ثم الشروع بتشكيل التحالفات الدولية الممكنة، التي تتوافق حول هذه الأهداف. فلطالما ذكر الرئيس كلينتون بوجود إلتزامات متعددة على

(31) "A National Security Strategy for A New Century, May 1997", The William J. Clinton Presidential Library. <http://clinton2.nara.gov/WH/EOP/NSC/Strategy/>

الولايات المتحدة تجاه أطراف دولية عدة، وكان كثيرا ما يشير إلى أن الولايات المتحدة "الأمة الوحيدة التي لا يستطيع العالم الإستغناء عنها"، أو " ليس هناك بديل للقيادة الأمريكية للعالم"، وأن إدارته تقرر التدخل العسكري في الزمان والمكان الذي يتناسب مع المصالح الأمريكية، وإنها لا تنجر إلى الصراعات المسلحة بناءاً على طلب الحلفاء أو المنظمات الدولية[٣٢].

صنفت إدارة الرئيس كلينتون في إستراتيجيتها للأمن القومي التي أصدرها مجلس الأمن القومي الأمريكي NSC [٣٣] في أيار/مايو ١٩٩٧ المصالح الأمنية للولايات المتحدة إلى ثلاث فئات، تشمل الأولى المصالح الحيوية المهمة لبقاء وسلامة الأمة الأمريكية، مثل أمن أراضي الولايات المتحدة وحلفائها، وسلامة المواطنين الأمريكان، ورفاهيتهم الاقتصادية، و تتطلب هذه المصالح فعل كل ما يلزم للدفاع عنها، بما في ذلك

---

(32) Trevor B. McCrisken, ((George W. Bush, American exceptionalism and the Iraq War)), David Ryan and Patrick Kiely (ed.), (America and Iraq Policy-making, intervention and regional politics), Routledge, (USA, 2009), p 188.

[٣٣] أنشأ مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council NSC بموجب "قانون الأمن القومي "لعام ١٩٤٧ وألحق بـ"المكتب التنفيذي "لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض. مهمة المجلس تقديم المشورة والمساعدة للرئيس في قضايا الأمن القومي والسياسات الخارجية، ويعد المجلس أيضا بمثابة الذراع الرئيسة للرئيس لتنسيق هذه السياسات مع الوكالات الأمنية الحكومية المختلفة. وينعقد هذا المجلس بحضور الرئيس و نائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ومستشار الأمن القومي. و رئيس هيئة الأركان مستشارا عسكريا للمجلس، و مدير وكالة المخابرات المركزية مستشارا للاستخبارات. و وزير الخزانة، وممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، ومساعد الرئيس للسياسات الاقتصادية، وكبير موظفي البيت الأبيض. وأي مسؤول آخر تقتضي الضرورة حضوره. وهنالك جزء من موظفي البيت الأبيض يشكلون الملاك الدائم للمجلس الأمن القومي، ويتلقون توجيهاتهم من خلال مستشار الأمن القومي. ويقومون بتنفيذ أعمال عدة مرتبطة بشؤون الأمن القومي. مثل إعداد التحليلات والتوصيات للرئيس ومساعديه، وتنسيق العمل بين الوكالات الأمنية. لمزيد من المعلومات ينظر الموقع الرسمي لمجلس الأمن القومي الأمريكي في الشبكات المتصلة (الانترنيت) على الرابط:

http://clinton2.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/nschome.html

استخدام القوة العسكرية من جانب واحد وبشكل حاسم. والفئة الثانية تشمل الحالات التي تكون فيها المصالح الوطنية الهامة على المحك، وهذه المصالح لا تؤثر في بقاء وسلامة الأمة الأمريكية، ولكنها تؤثر في الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية. وتتطلب هذه الحالات إستخدام موارد وإمكانات الولايات المتحدة لحماية مصالحها المهددة بعد إجراء موازنة بين كلفة ومخاطر المشاركة وبين المصالح الأمريكية. مثل التدخل العسكري في هايتي في العام ١٩٩٤، والمشاركة في عمليات حلف شمال الأطلسي في البوسنة خلال المدة (١٩٩٣– ١٩٩٥). وتنطوي الفئة الثالثة على المصالح الإنسانية، في حال وقوع كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وان الإنخراط في مثل هذه الحالات، يعزز الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم. وقد حددت تلك الإستراتيجية مهمة القوات المسلحة الأمريكية بردع وهزيمة عدوان واسع النطاق، وتحقيق النصر في أثنين من الحروب، يندلعان في مسارح عمليات بعيدة خارج حدود الولايات المتحدة خلال أطر زمنية متداخلة[٣٤].

حاولت إدارة الرئيس كلينتون تلافي القصور المحتمل في إستراتيجية (خوض الولايات المتحدة حربين في آن واحد) عبر زيادة قدرات النقل الجوي، وتركز حاملات الطائرات بالقرب من المناطق المهمة للمصالح الأمريكية، وتخزين المعدات بالقرب من مواقع الأزمات المتوقعة. أما في مجال تعاملها مع "الإرهاب"، فقد انتهت إدارة كلينتون إلى فهم واسع نسبياً لمعظم التنظيمات المتشددة، من حيث أهدافها الإجمالية وانتشارها العالمي ودعمها المالي المتشعب..إلا انها، وعلى الرغم من تفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا في السابع من آب/ أغسطس من العام ١٩٩٨، لم تقم سوى بالرد بعد أيام بضربات جوية وصاروخية، لمعسكرات تدريب لتنظيم القاعدة في أفغانستان، ومصنع (الشفاء) للأدوية في السودان بحجة تبعيته لذلك التنظيم، في عملية محدودة أطلق عليها أسم "الوصول اللامحدود". ويمكن القول بأن إدارة كلينتون كانت تفضل إستخدام السبل

(34) "A National Security Strategy for A New Century, May 1997", Op. Cit.

القانونية والاستخبارية بشكل أساس في محاربة تلك المجموعات، بدليل الأمر الرئاسي الأمريكي رقم (٣٩) الذي أصدر في العام ١٩٩٥، والذي أكد على اتباع ذلك النهج[٣٥].

كما أوضحت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ١٩٩٧، بأن القرن الحادي والعشرين، يقدم فرص غير مسبوقة لجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر أمناً وازدهارا. فالقوة العسكرية الأمريكية لا مثيل لها، والاقتصاد العالمي الديناميكي يوفر فرصاً متزايدة للوظائف والاستثمارات الأمريكية. وفي الوقت نفسه، المخاطر والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة غير مسبوقة أيضاً في تعقيدها. فالصراعات العرقية والدول (الخارجة على القانون) تهدد الاستقرار الإقليمي؛ "الإرهاب"، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هي المخاطر العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية للبلدان؛ والضرر البيئي والنمو السكاني السريع يقوض الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي في العديد من البلدان. لذلك يجب التركيز على تعزيز الأمن القومي الأمريكي، وإدامة الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة، بواسطة القوة العسكرية المستعدة بإستمرار للقتال وتحقيق النصر، والدبلوماسية الفعالة[٣٦].

لقد شهدت إدارة الرئيس بيل كلينتون توجه جاد لربط إعتبارات الأمن القومي الأمريكي بوضع الولايات المتحدة في الإقتصاد العالمي. فقد تم التأكيد في مراجعة أصدرها معهد دراسات الأمن القومي التابع لوزارة الدفاع الأمريكية في العام ١٩٩٩على أن"الأمن القومي الأمريكي يعتمد على المشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي". لقد كان ردع الأعداء في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الحيوية جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية الأمن القومي خلال مدة رئاسة كلينتون[٣٧]. إذ تميزت ولاية الرئيس كلينتون عن سابقاتها، بأن إتجاه صنع القرار الإستراتيجي مال من النواحي العسكرية نحو القضايا الإقتصادية،

---

[٣٥] عواد، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

[36] " A National Security Strategy for A New Century, May 1997", Op. Cit.

[37] John Morrissey, ((The geoeconomic pivot of the global war on terror:US Central Command and the war in Iraq)), David Ryan and Patrick Kiely (ed.),(America and Iraq Policy-making, intervention and regional politics), Routledge, (USA, 2009), p 113.

بل إنه اختار كادراً للبيت الأبيض أكثر بعداً عن القضايا الإستراتيجية العسكرية، ويرجع ذلك إلى السجل المعادي للحرب لدى الرئيس كلينتون (قبل إنتخابه). فقد أسهمت إدارة الرئيس كلينتون في خفض نسبة الإنفاق الدفاعي من (٤،٨)% من إجمالي الناتج القومي لعام ١٩٩٢ إلى(٣)% عام ٢٠٠٠، ومن(٢٢)% من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى(١٦)% للمدة نفسها، وتحديداً بين (٢٧٠ – ٣٢٠ مليار دولار) طوال المدة ١٩٩٣– ٢٠٠٠. كما انخفض أفراد القوات المسلحة من (١،٨٨٠) مليون عام ١٩٩٢ إلى (١،٤٤٨) مليون عام ٢٠٠٠. وانخفض معدل الأعمال العسكرية الكبرى في السياسة الأمريكية، إذ لم يخض الجيش الأمريكي سوى عمليات محدودة في البوسنة في العام ١٩٩٥ وهاييتي في العام ١٩٩٤ وضد العراق في العام ١٩٩٨ وضد السودان وأفغانستان في العام ١٩٩٨ وفي كوسوفا ١٩٩٩[٣٨].

وقد تباينت علاقة الرئيس كلينتون بالقيادات العسكرية خلال أعوام مدتي رئاسته، ولم تكن ذات وتيرة واحدة، فقد بدأ الرئيس كلينتون حملته الإنتخابية بالإعلان عن عزمه نقل جزء مهم من الإعتمادات المالية من النفقات الدفاعية إلى الخدمات الإجتماعية. كما افتتح الرئيس كلينتون عهده بالدعوة إلى فتح أبواب التطوع للخدمة العسكرية أمام (المثليين جنسياً)، الأمر الذي رآه الجنرال كولن باول Colin Powell رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك بأنه يشكل إهانة لجنود القوات المسلحة الأمريكية، إذ رد باول على سؤال حول احتمال صدور قرار من الرئيس بهذا الخصوص:"تلك سلطة الرئيس، ولكنني لن أكون هنا لتنفيذ هذه السياسة، لأني سوف أقدم له استقالتي من منصبي". ولكن ظلال فضيحة إتهام الرئيس كلينتون بالتحرش بالموظفة المتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي Monica Lewinsky، والتي تسببت في إدانته أمام الكونغرس مع عدم عزله، أصابت مؤسسة الرئاسة ببعض الوهن، الأمر الذي مهد لإعطاء البنتاغون قدراً أكبر من حرية العمل وزيادة حجم إمكانياته. ولكن في الوقت نفسه كان الرئيس كلينتون ذكياً في

[٣٨] عواد، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

التعامل مع المؤسسة العسكرية، إذ أبدى تفهمه لفلسفة وقواعد التدخل العسكري الأمريكي على وفق مقتضيات وضرورات الأمن القومي[٣٩].

٤. تطبيقات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون:

سلكت سياسة التدخلات العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون إتجاهين؛ تمثل الأول في دعم قيام الأمم المتحدة بحفظ السلام "بقوة السلاح"، أي أن من حق قوات حفظ السلام الدولية أن تستخدم السلاح في تدخلاتها العسكرية الرامية إلى صد العنف والقضاء عليه. أما الإتجاه الثاني فكان القيام بالتدخلات العسكرية لأسباب "إنسانية"[٤٠]. بشرط أن يكون التدخل ضرورياً لمتطلبات المصالح الحيوية الأمريكية، إذ عزفت الإدارة الأمريكية عن التدخل في كثير من المآسي الإنسانية في عهد الرئيس كلينتون لانعدام أو ضعف المصالح المرجوة من هذا التدخل. وخير مثال على ذلك، العزوف الأمريكي عن التدخل لوقف المجازر الفظيعة التي حدثت في (رواندا) بأفريقيا أبان الحرب الأهلية بين قبيلتي (الهوتو) و(التوتسي) بين عامي ١٩٩٣– ١٩٩٤، والتي راح ضحيتها أكثر من (٨٠٠) ألف قتيل مدني خلال (١٠٠) يوم.

وتميزت إدارة الرئيس كلينتون عن سابقاتها بأسلوب جديد لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية، وهو استخدام الصواريخ بعيدة المدى Intercontinental Missiles، مثل (كروز Cruise و توماهوك Tomahawk) والطائرات المزودة بأسلحة دقيقة التوجيه، لمعاقبة الخصوم، أو إكراههم على اتخاذ موقف معين، أو للرد على أي انطباع يتولد لدى البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد افتقرت إلى العزم والتصميم، مع إمكانية إطلاق هذه الأسلحة والذخائر من أي سفينة أو غواصة أو من الطائرات القاصفة مثل (B–52)، أو من الطائرات المقاتلة الأخرى . وفضلاً عن الخطر الكبير الذي كانت تشكله الطائرات الأمريكية العاملة على حاملات الطائرات أو في القواعد الجوية الأرضية على خصوم الولايات المتحدة، فقد كانت أيضاً تمنح مرونة أكبر، عن طريق الانتباه الجيد لقدرات الدفاعات الجوية المعادية، وعبر الاستخدام المتقن لإمكانات التخفي والقصف عن بعد

---

[٣٩] المصدر نفسه، ص ص ٢٥٥– ٢٥٧.

[٤٠] مولر و زونيوس، المصدر السابق، ص ٢٧.

للمهمات الأكثر صعوبة، فقد استطاع القادة الجويون الأمريكان إدخال الطائرات الهجومية وإخراجها من معظم الأجواء بأمان. إن تفضيل إدارة كلينتون لهذا الأسلوب فعل أكثر من مجرد تسجيل سوابق بخصوص حرية العمل التي نسبها الرئيس كلينتون لنفسه، إنه شكل ولادة إنموذج استخدمت فيه الولايات المتحدة سياسة الإكراه بأساليب خاصة ولأهداف خاصة. لقد جعل الرئيس بيل كلينتون من الضربات الجوية والصاروخية البعيدة المدى رمزاً للسياسة الأمريكية خلال التسعينات من القرن العشرين[٤١].

أ. عمليات (حفظ السلام) والتدخلات العسكرية الأمريكية لأسباب (إنسانية) في عهد الرئيس كلينتون:

أولاً. تطورات التدخل العسكري الأمريكي في الصومال:

اندلعت الحرب الأهلية في الصومال في مطلع ١٩٩١ بعد الإطاحة بنظام الرئيس محمد سياد بري (١٩٦٩– ١٩٩١)، أثر انقلاب عسكري– قبلي، قامت به مجموعة من قادة الجيش على رأسهم (اللواء محمد فارح عيديد)، الأمر الذي أدى إلى انهيار الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تردي الأوضاع الإنسانية في ذلك البلد، مما دفع بمجلس الأمن الدولي إلى تبني مجموعة من القرارات بدءاً بالقرار (٧٣٣) الصادر في تموز/ يوليو ١٩٩٢، يدعو فيها إلى التنبه إلى عواقب الوضع في الصومال على الأمن والسلام الدوليين، وفوض المجلس الدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الضرورية (ومنها استخدام القوة) لإقامة بيئة مأمونة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال[٤٢]. وإنطلاقاً من ذلك التفويض الدولي، ومن حسابات المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ومن نشوة الإنتصار العسكري الأمريكي في حرب الخليج الثانية، أمر الرئيس جورج هربرت ووكر بوش في الأشهر الأخيرة من ١٩٩٢ القوات الأمريكية بالتدخل في الصومال للأسباب الإنسانية المذكورة، وكانت فترة حكمه اقتربت من نهايتها، ووعد أن القوات الأمريكية

---

[٤١] أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، ط١، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص ص١٩٦، ٢٠٣.

[٤٢] جيان لو كابوركي،((عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أوضاع الصراع الداخلي))، في (مورتمر سيلرز وآخرون)، النظام العالمي الجديد، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠٠١)، ص٢٤٠.

ستنهي مهمتها وتنسحب قبل احتفال التولية في العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. ولكن، عندما جاء هذا الموعد كان هناك (٢٥٠٠٠) جندي أمريكي ما زالوا باقون في الصومال. أعلنت إدارة الرئيس بوش في وقتها بأن الهدف من الذهاب إلى الصومال هو أحداث جو آمن يمكن منظمات المساعدة الإنسانية من إيصال الغذاء والمساعدات الأخرى إلى الشعب الصومالي المبتلي. لدى شعور القيادة العسكرية الأمريكية بالطمأنينة من السهولة التي ابتدأت بها هذه العملية أطلقت عليها تسمية "عملية استعادة الأمل"[٤٣].

وسع الرئيس كلينتون إطار المهمة في الصومال، فبدل من العمل على إيصال المعونات الإنسانية للمحتاجين ببساطة، سعت الولايات المتحدة للبحث عن حل للحرب الأهلية الصومالية المستديمة(وهي السبب المباشر للمجاعة التي تصيب البلاد)، وإعادة بناء المؤسسات المدنية الصومالية، ثم لجأت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة بوصفها وسيلة يمكن من خلالها إصلاح الوضع المتردي، فانتهت المهمة الرسمية الأمريكية في الصومال في أيار/مايو ١٩٩٣ وسط الاحتفالات المبهرجة، ولكن دون تحقيق أية نتائج تذكر لتحسين الوضع في ذلك البلد، وبقي الوجود العسكري اللاحق، قوات حفظ السلام في الصومال(UNOSOM2)، على الرغم من انه كان مشروعاً تابعاً للأمم المتحدة من الناحية الظاهرية، لكنه في جوهره التزاماً أمريكياً، تحت إمرة الأدميرال الأمريكي المتقاعد (جوناثان هاو Jonathan Howe)، أختير هاو من قبل الولايات المتحدة وكان يتلقى أوامره من واشنطن، ولكنه مع ذلك، كان يقدم تقاريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (بطرس بطرس غالي). ولكن الأحداث تصاعدت فيما بعد بسبب قيام الميليشيات الصومالية بقيادة (عيديد) بمهاجمة القوات الأممية والأمريكية، الأمر الذي أدى إلى مقتل (٢٤) من الجنود الباكستانيين ضمن قوة الـ(UNOSOM2) في حادث، وفي إشتباك آخر قتل (١٨) فرداً من القوات الأمريكية وسقوط (٣) مروحيات وتضرر ثلاث أخرى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. أوقف كلينتون خساراته، وأنهى كل محاولات القبض على عيديد، وجعل مهمة القوات الأميركية المتبقية مقتصرة على أرض المطار، وصرح بنيته لإنهاء الوجود العسكري الأميركي برمته بالصومال. مما دفع الولايات المتحدة لسحب

[٤٣] باسيفيتش، المصدر السابق، ص ص ١٨٩، ١٩٠.

قواتها في أوائل عام ١٩٩٤، وترك هذا البلد لمصيره[٤٤]. لقد بينت حرب الصومال بأنه في عهد الرئيس كلينتون، وفي المواقف التي يكون فيها هنالك شأن دولي قليل الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، والمصالح القومية غير معرضة لمخاطر آنية، تصبح الإصابات الأميركية أمر غير مقبول بالمرة.

ثانياً– التدخل العسكري الأمريكي في البلقان:

منذ اندلاع المعارك الإثنية في خريف العام ١٩٩٠ على أراضي يوغوسلافيا السابقة والتي كانت تضم (٦) جمهوريات اتحادية (صربيا، الجبل الأسود، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك) وإقليمين هما (كوسوفا/ كوسوفو)[٤٥] ذو الأغلبية ألألبانية المسلمة، و(فيوفدينا) والذي تقطنه أغلبية مجرية الأصل، والتي كان الصراع بين الصرب والبوسنيين في جمهورية البوسنة والهرسك أبرزها[٤٦]، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية، ولغاية مطلع العام ١٩٩٩، على دفع الدول الأوروبية لتحمل مسؤولياتها السياسية والعسكرية، في القيام بدور فاعل لوقف الصراع بشكل مستقل حتى لا يؤدى ذلك إلى إثارة توقعات بتدخل أمريكي مباشر. من جهة أخرى، هناك رأي يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت على إفشال محاولات أوروبا لفض النزاع بطرق سلمية أو عسكرية

---

[٤٤] تأريخ التدخل العسكري الأمريكي في الخارج، مقالة منشورة بتاريخ ١/١٠/ ٢٠٠٧ في الموقع العربي لهيئة الإذاعة البريطانية(BBC) على الشبكات المتصلة (الانترنيت).المعلومات متاحة على الرابط:

– news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/.../1585789.stm

[٤٥] إعتمد المعجم الصربي– العربي الصيغة الألبانية للتسمية "كوسوفا"، التي شاع إستخدامها في المشرق العربي خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إلا أن الصيغة الصربية للتسمية "كوسوفو" هي التي شاعت في الأعوام الأخيرة. ينظر: محمد الأرناؤوط ،"الوضع في كوسوفو/ كوسوفا بعد اتفاقية تطبيع التعليم "اتفاقية أوسلو" الألبانية –الصربية"، مجلة الفكر السياسي، ع (٣)، إتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ١٩٩٨)، ص ٢٣٩.

[٤٦] مصطفى أحمد ابوالخير، مستقبل الحروب: الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، ط١، إيتراك للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص١٣٧.

لإثبات أن أوروبا لا تملك الأهلية الكاملة والصلاحية لأن تحل أزماتها بدون الولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تجنب الوقوف في وجه المخططات الأمريكية للهيمنة والسيطرة علي العالم، أو عرقلة تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية للقرن الجديد، وبالتالي تثبت أمريكا للعالم بأنها القوة القطبية الوحيدة في العالم. بالمقابل هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في القيام بدور فاعل بشأن الصراع في البلقان، فلا مصلحة حقيقية لها في التدخل العسكري لوقف القتال، لأنه سوف يؤدى إلى توتر علاقاتها مع روسيا الاتحادية، فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية التي ستترتب عليه، كما أنه سوف يقابل باستياء بالغ من اليونان، وبعض بلدان منطقة البلقان مثل بلغاريا ورومانيا، للروابط العرقية والدينية التي تربطهم بالصرب بوصفهم من مجموعة الدول السلافية[٤٧].

في نيسان/ أبريل ١٩٩٣ اشتركت القوات الجوية الأمريكية (بشكل محدود) مع قوات حلف شمالي الأطلسي (الناتو NATO)، بوصفها عضواً في هذا الحلف، بدوريات جوية لتنفيذ الحظر المفروض من الأمم المتحدة على الرحلات الجوية من وإلى مناطق الصراع في البلقان، لمنع تدفق الأسلحة لتلك المناطق. كما وافقت واشنطن قبل هذا التأريخ على استخدام قواتها البحرية في البحر الأدرياتيكي لمراقبة تنفيذ العقوبات الدولية المفروضة على جمهوريتي الصرب والجبل الأسود أثناء حرب البوسنة. ثم تحركت الولايات المتحدة سياسياً، وتمكنت من الحصول على موافقة رؤساء جمهوريات (البوسنة والهرسك) و(كرواتيا) و(يوغسلافيا الفيدرالية – صربيا–) في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، على وقف إطلاق النار بدءًا من العاشر من الشهر نفسه، تمهيداً لإجراء مفاوضات مكثفة في قاعدة عسكرية بمدينة " دايتون " في ولاية " أوهايو " الأمريكية وقد بدأت المفاوضات في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، واستمرت بشكل متواصل إلى أن أعلن الرئيس كلينتون في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ توصل زعماء الجمهوريات الثلاث إلى اتفاق سلام شامل ينهى الحرب في البوسنة أطلق عليه (إتفاق دايتون)[٤٨]. وقد

---

[٤٧] عماد جاد وآخرون، الاتحاد الأوربي من التعاون الاقتصادي إلي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص ١٥٥– ١٥٧.

[٤٨] ابوالخير، المصدر السابق، ص ١٤٦.

صادق على توقيع الإتفاقية المفاوض الخاص للإتحاد الأوروبي وممثلين عن فرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا وأمريكا. على الرغم من أن بعض المعلقين قد وافقوا على أن تدخل الولايات المتحدة في أزمة البوسنة في العام ١٩٩٥ قد حفزته المخاوف الإنسانية، لكن الأمر ليس كذلك، لأن صانعي السياسة الأمريكية، بمن فيهم الرئيس كلينتون، بيّنوا أن اهتماماتهم الإستراتيجية في هذه الأزمة كانت ضمان الاستقرار الأوروبي بمنع الصراع في البلقان من الانتشار، وإعادة بناء مصداقية منظمة حلف شمالي الأطلسي[٤٩].

تعد المحافظة على دور وتأثير منظمة حلف شمالي الأطلسي، من الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي في أوروبا، لأن هذه المنظمة تشكل النطاق الوحيد في أوروبا الذي تمارس فيه الولايات المتحدة دور القيادة المؤسساتية، وبدونها ستصبح الولايات المتحدة غائبة عن تفاعلات الأمن الأوروبي، فلطالما سمحت ترتيبات ومهام منظمة حلف شمالي الأطلسي بإستمرار الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي الأوربية. إن منظمة حلف شمالي الأطلسي هي في الواقع، المؤسسة الوحيدة التي ثبتت زعامة الولايات المتحدة صراحة على حلفائها الأوروبيين. وقد جاء في تصريح للرئيس كلينتون نشر في صحيفة (اللوموند) الفرنسية بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٤:" يجب أن تبقى منظمة حلف شمالي الأطلسي في قلب إهتمامات الأمن الجديد لأوروبا، ويجب أن تبقى المنظمة الوحيدة التي تملك الوسائل والخبرة للتعامل مع التطورات الأمنية في أوروبا"[٥٠].

ثالثاً– التدخل العسكري الأمريكي في هاييتي (أيلول ١٩٩٤):

جزيرة هاييتي، إحدى بلدان البحر الكاريبي، تبلغ مساحتها (٢٧،٧٥٠) كم٢، وتعداد نفوسها حسب إحصاء ٢٠٠٣ (٨،٥٢٨،٠٠٠) نسمة. في عام ١٩٥٧ تم انتخاب (فرانسوا دوفاليهFrançois Duvalier) رئيسا لهايتي، وفي أواخر أيامه بعد أن تقدم به

---

[٤٩] كريستوفر لين،" إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى"، ترجمة: أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، ع (٤ و ٥)، إتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ١٩٩٩)، ص ٣٦.

[٥٠] موسى الزعبي،" نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن"، مجلة الفكر السياسي، ع (٣)، إتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ١٩٩٨)، ص ص ٢٤٨، ٢٥٠.

العمر شغل نفسه والبلاد بقضية توريث الحكم لأبنه (جان كلود)، وتم له ذلك بمساندة القمع الذي كانت تمارسه القوات الموالية له. وفي عام ١٩٧١ تم تنصيب أبنه (جان كلود دوفاليه Jean-Claude Duvalier) رئيسا لهايتي مدى الحياة. في ١٩٩٠ وبعد ضغوط سياسية داخلية وخارجية وافق جان كلود على إجراء أول انتخابات حرة نزيهة بإشراف أممي في هايتي، فتم انتخاب (جان برتراند أريستيد Jean-Bertrand Aristide) رئيسا بأغلبية ساحقة وغادر جان كلود إلى منفاه الاختياري في فرنسا. لكن وعقب (٨) شهور من توليه الرئاسة أعلن عن خلع أريستيد إثر إنقلاب عسكري مؤيد للرئيس السابق (جان كلود)، قاده الجنرال (راؤول سيدراس Raoul Cedras) فنشبت حرب أهلية أدت إلى نزوح عشرات الآلاف بقوارب صغيرة نحو ولاية فلوريدا الأمريكية حيث غرق الآلاف منهم في واحدة من كوارث العصر الحديث الإنسانية. فبدأ التخطيط الأمريكي لغزو هاييتي منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، في مقر القيادة الأطلسية للجيش الأمريكيUSACOM في نورفولك بولاية فيرجينيا، وأطلق على خطة الغزو تلك الاسم الرمزي "دم التنين"[٥١].

في التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ وحين استفحلت الحرب الأهلية والاضطرابات السياسية في هايتي، أمر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) بالتدخل في هايتي فتم إرسال (٢٣،٠٠٠) جندي إلى هناك، ضمن قوات متعددة الجنسيات، شكل الأمريكيون الجزء الأكبر منها، عقد في اللحظات الأخيرة قبل الإشتباك إتفاق توسط فيه الرئيس الأسبق جيمي كارتر "Jimmy" James Earl Carter (١٩٧٧- ١٩٨١) يسمح للقوات الأمريكية بالنزول إلى شواطئ هايتي دون التعرض لها من القوات العسكرية والشرطة الموالية للإنقلابيين. تنازل العسكر عن السلطة في هايتي أثر تلك الحملة العسكرية وأعيد أريستيد للسلطة، ثم انسحبت القوات الأمريكية

(51) Philippe R. Girard, "Peacekeeping, Politics ،and the 1994 US Intervention in Haiti", Journal of Conflict Studies, Vol. XXIV, No. 1, Gregg Centre for the Study of War and Society, University of New Brunswick,(Canada , 2004).
<http://journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/290/461>

من هايتي بعد عامين من الغزو معلنة انها أنجزت أهداف الحملة. هنالك رأي بأن السبب الرئيس لانسحاب الأمريكان من هايتي هو اكتشاف الأطقم الطبية الأمريكية المصاحبة لقوات المارينز خلال تلك الحملة انتشار مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين سكان هايتي، الأمر الذي دفع بالأمريكان إلى خفض مستوى وجود القوات الأمريكية في هذه الجزيرة إلى أدنى حد، درءا لهذه العدوى من أن تتفشى وسط جنودهم. وتركت هذه البلاد للفوضى التي كانت تعاني منها(٥٢).

ب– الهجمات الجوية والصاروخية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون:

أولاً– الضربات الجوية والصاروخية ضد العراق (١٩٩٣):

في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ضربت طائرات وصواريخ (كروز) أمريكية بطاريات الصواريخ العراقية المضادة للطائرات ومبنى هيئة التصنيع العسكري في بغداد رداً على استحضارات وتحركات عسكرية عراقية مفاجئة في المنطقة العراقية– الكويتية المنزوعة السلاح، وقيام العراق بنقل بطاريات صواريخ مضادة للطائرات إلى داخل مناطق حظر الطيران شمال وجنوب البلاد المفروضة على القوة الجوية والدفاع الجوي العراقي من قبل مجلس الأمن الدولي (بترتيب وضغط أمريكي) من جهة، ومزاعم أمريكية بإعاقة عمل اللجان الدولية الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل داخل العراق من جهة أخرى، بدأ كلينتون بتجربة هذه الطريقة بوضوح في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٣، إذ أمر في ذلك اليوم بتنفيذ هجوم صاروخي على مقر المخابرات العراقية، انتقاماً لمؤامرة مزعومة لاغتيال الرئيس الأمريكي السابق جورج هربرت واكر بوش إثناء زيارته للكويت، أتهم العراق بتدبيرها، واستخدم في هذه الضربة (٢٣) صاروخ (كروز)، سقط قسم منها على منشآت مدنية بحتة، ووقعت ضحايا بين صفوف المدنيين. شكل هذا الهجوم الذي عده كلينتون

(52) Vanessa Buschschluter, The long history of troubled ties between Haiti and the US, BBC News, Washington,16/ 1/ 2010.<news.bbc.co.uk/2/hi/8460185.stm>

"رداً قوياً ومناسباً" على استفزاز العراق، معلماً في رئاسة كلينتون، إذ كانت المرة الأولى التي يأمر فيها قوات أمريكية بالتحرك[٥٣].

ثانياً– الضربات الصاروخية ضد أفغانستان والسودان (١٩٩٨):

شنت الولايات المتحدة الأمريكية في آب/ أغسطس ١٩٩٨ هجمات صاروخية على أهداف في أفغانستان وعلى مصنع للدواء في السودان، مدعية بأن لهذه الأهداف علاقة بهجمتين تفجيريتين استهدفتا سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا في الشهر نفسه، وأسفرتا عن مقتل (٢٢٤) شخص وجرح أكثر من (٥٠٠٠). أطلق البنتاغون على هذه العملية الأسم الرمزي "الوصول اللا محدود". أشار هذا الهجوم إلى انه عبر عن استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية في مواجهتها لما تصفه بـ(الإرهاب)، فأنها كانت تقصد إتباع طريقة تأخذ المستقبل بعين الحسبان، إذ لم يكن الهدف هو الانتقام فقط، بل الحيلولة دون تكرار ذلك في المستقبل. من هنا نجد أن الولايات المتحدة تحارب (الإرهاب) ليس بدافع دفاعي فقط، بل بدافع هجومي أيضا[٥٤].

ثالثاً– الضربات الجوية والصاروخية ضد العراق (١٩٩٨):

قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في الأيام من (١٦– ١٩) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بهجمات جوية على العراق بالصواريخ والطائرات المقاتلة، وكان السبب المعلن للهجمات هو عدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وتركز القصف على أهداف في بغداد، وتم إلحاق ضرر كبير بالبنى التحتية العراقية، فضلاً عن سقوط عدد كبير من الضحايا العراقيين خلال هذه العملية، والتي أطلق عليها أسم (ثعلب الصحراء). من الملفت ان هذه العملية بدأت قبل يوم واحد من جلسات الكونغرس المقررة لبدء إجراءات توجيه الاتهام

---

[٥٣] جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط،(عمان، ١٩٩٥)، ص ١٥٥.

[٥٤] هيئة الإذاعة البريطانية(BBC) ، المصدر السابق.

بالتقصير ضد الرئيس كلينتون بخصوص قضية "مونيكا بولينسكي" السابقة الذكر، لذلك أطلق بعض الكتاب على هذه العملية "حرب مونيكا"[٥٥].

بات واضحاً في مطلع العام ١٩٩٨ من أن العراق قد تمكن من تقليل تأثير اثنان من عناصر إستراتيجية "الإحتواء" المعتمدة تجاهه من مجلس الأمن الدولي منذ حرب الخليج الثانية، وهما العقوبات الإقتصادية والتفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل، وكانت إدارة الرئيس كلينتون قد ساندت تلك الإستراتيجية بقوة، داخل مجلس الأمن وخارجه، ولكن منتقدي تلك الإستراتيجية في ذلك الوقت لاحظوا بأنه حتى مع نجاحها في وضع النظام الحاكم في العراق(آنذاك) في "صندوق"، إلا إنه في طريقه إلى الخروج منه. إذ قامت مؤسسة بحثية تسمى "مشروع القرن الأمريكي الجديد" في السادس والعشرون من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ بنشر مذكرة موجهة إلى الرئيس كلينتون موقعة من ثمانية عشر شخص، أكثرهم موظفون سابقون في مجلس الأمن القومي الأمريكي، جاء في تلك المذكرة أن "السياسة الأمريكية الراهنة تجاه العراق لم تعد تحقق أي نجاح"، وأن " إحتواء النظام العراقي يتآكل باستمرار منذ شهور عديدة"، وأن"الإستراتيجية الوحيدة المقبولة هي إزالة إمكانية أن تكون للعراق فرصة لإستخدام أسلحة الدمار الشامل، أو التهديد بإستخدامها، وذلك يعني في المدى القريب القيام بعمل عسكري ضد العراق، وفي المدى البعيد إسقاط النظام الحاكم في العراق (آنذاك)". من ضمن الموقعين على تلك الوثيقة ريتشارد أرميتاج و دونالد رامسفيلد وروبرت زوليك[٥٦].

وقد أدت تلك الدعوات والضغوطات على دوائر صنع القرار الأمريكي، فضلاً عن قيام العراق في آب/ أغسطس ١٩٩٨بإنهاء تعاونه مع المفتشين الدوليين إحتجاجاً على تصرفاتهم، وعلى نهج عملهم، إلى قيام الكونغرس الأمريكي في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٩٨ بإصدار قانون يلزم الحكومة الأمريكية بالعمل على تغيير النظام في العراق سمي بـ"قانون تحرير العراق"، وقد شمل ذلك القانون تقديم

---

(55) Seliktar, Op. Cit, p 83.

(٥٦) دوغلاس ج. فايث، الحرب والقرار: من داخل البنتاغون.. تحت عنوان الحرب ضد الارهاب، تعريب: سامي بعقليني، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، (بيروت، ٢٠١٠)، ص ص٢٣٤– ٢٣٥.

دعم مالي ولوجستي وسياسي وإعلامي ومخابراتي لمعارضي النظام في ذلك الوقت. وقد قال الرئيس كلينتون عند توقيعه على هذا القانون:"لقد تابعت إدارتي وستظل تتابع هذه الأهداف عن طريق تطبيق فاعل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع". وقد رأت إدارة الرئيس كلينتون في الأزمة التي نتجت عن توقف عمل المفتشين الدوليين في العراق في آب/ أغسطس، فرصة لإثبات جديتها في هذه القضية، فأمر الرئيس كلينتون بشن عملية "ثعلب الصحراء" التي إستغرقت (٧٠) ساعة من القصف الجوي والصاروخي[٥٧].

رابعاً– الضربات الجوية والصاروخية ضد صربيا (١٩٩٩):

قادت الطائرات والسفن الحربية الأمريكية في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٩ قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في شن هجمات جوية على جمهورية (صربيا) المتهمة بارتكاب إنتهاكات واسعة ضد السكان الألبان في إقليم(كوسوفا)، لإرغامها على الموافقة على خطة السلام الدولية لإنهاء الحرب في ذلك الإقليم. وانتهت الحملة في العاشر من حزيران/ يونيو من العام نفسه، بعد بدء انسحاب القوات الصربية من كوسوفا، والسماح لقوات حفظ السلام التابعة لحلف شمال الأطلسي UNIMAC بدخول الإقليم[٥٨]. كان الهدف من عملية القوى المتحالفة هو تأمين درس موضوعي لأي دولة أوروبية تتخيل إنها معفاة من قوانين ما بعد الحرب الباردة. لم تكن كوسوفا ما يهم، بل المهم هو تأكيد الوضع المسيطر للولايات المتحدة في أوروبا، وكما شرح كلينتون بنفسه في الثالث والعشرين من آذار/ مارس من العام ١٩٩٩، قبل بداية حملة القصف بيوم واحد، "إذا كنا سنمتلك علاقات اقتصادية قوية من ضمنها قدرتنا على البيع في كل أنحاء العالم، يجب على أوروبا أن تكون المفتاح، هذا كل ما عليه موضوع كوسوفا"[٥٩]. ومن الناحية

---

[٥٧] المصدر نفسه، ص ص٢٣٦– ٢٣٧.

[58] Michael Merlingen, ((The EU Police Mission in Bosnia and Herzegovina – EUPM–)), Giovanni Grevi ،Damien Helly and Daniel Keohane (ed.), (European Security and Defence Policy: the first ten years 1999– 2009), (EUISS) The European Union Institute for Security Studies, (Paris, 2009), pp 162, 163.

[٥٩] باسيفيتش، المصدر السابق، ص ١٤١.

العسكرية عززت عمليات حلف شمالي الأطلسي في كوسوفا في العام ١٩٩٩ قيمة ما يطلق عليه (حرب المعلومات) في العمليات العسكرية المستقبلية[٦٠].

أحدث الدور الذي أدته القوات الأمريكية في حرب كوسوفو تغييراً كبيراً في طبيعة علاقة الولايات المتحدة بروسيا الإتحادية. ففي الوقت الذي رأى فيه الرئيس الأمريكي كلينتون ومستشاريه بأنهم أستخدموا القوة العسكرية لأغراض إنسانية، وهي حماية "ألبان كوسوفو"، فضلاً عن أملهم أن تؤدي هذه العمليات في نهاية المطاف إلى تعزيز الحرية والديمقراطية في صربيا. في المقابل، كان الرئيس الروسي آنذاك بوريس يلتسين(Eltsine Boris١٩٩١– ١٩٩٩) ومستشاريه ومعظم مجتمع السياسة الخارجية في روسيا الإتحادية، يرون إن منظمة حلف شمالي الأطلسي بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، تهدفان وراء إستخدامها القوة العسكرية في هذه الأزمة إلى توسيع نطاق تأثيرهما في منطقة البلقان، التي تعدها روسيا الإتحادية من مناطق مصالحها الحيوية ونقطة إرتكازها في وسط أوروبا. ومن جهة أخرى كشفت تلك الحرب تراجع المكانة والتأثير الدولي لروسيا الإتحادية في ذلك الوقت، إذ أن منظمة حلف شمال الأطلسي اتخذت إجراءاتها العسكرية ضد صربيا دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، المؤسسة الدولية الوحيدة التي كان يمكن لروسيا الإتحادية أن تمارس فيها نفوذ دولي حقيقي، من خلال حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الذي كان الروس يستخدمونه لمنع أي إجراء عسكري ضد حليفهم نظام الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش Milosevic Slobodan (١٩٨٩– ٢٠٠٠). إذ أعرب الرئيس يلتسين في وقت لاحق لتلك الحرب عن أسفه لهجمات الناتو التي شنت ضد صربيا بقوله: "بعد قصف بلغراد، جميع القواعد التي أنشئت عليها الأمم المتحدة قد انهارت "[٦١].

كان لتوقيت العملية التي جرت في كوسوفا وطريقة أدائها والمساحات التي شملتها دور في تحديد التوازن الإستراتيجي في كوسوفا والمنطقة ككل، والذهاب أبعد من ذلك، بالإعتماد على حسابات إستراتيجية بعيدة المدى. ففي إطار الخطط التوسعية لحلف

(60) Adamsky, Op. Cit, p 3.

(61) Adamsky, Op. Cit, p 3.

شمالي الأطلسي، إنضمت كل من بولونيا والمجر وجمهورية التشيك إلى الحلف في الثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٩٩، قبل بداية العمليات العسكرية بأيام، ولم يكن من قبيل الصدفة أن تنفذ هذه الحملة العسكرية قبل قمة الناتو التي انعقدت في واشنطن في الأيام (٢٣-٢٥) نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٩، من أجل مناقشة موضوع تجديد المهمة الإستراتيجية للحلف. وقد إتجه حلف شمال الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملء الفراغ الذي حصل في التوازن الإستراتيجي بعد إنتهاء الحرب الباردة في وسط وشرق أوروبا، سواء في الشريط الذي يمتد من دولة بولونيا حتى البحر الأدرياتيكي، أو في إضعاف الدولة الصربية التي تمتلك قوة عسكرية تهديدية خارجة عن السيطرة تقع على هذا الحزام الإستراتيجي. لذا لم يكن السبب الرئيس لعملية كوسوفا هو التصفية العرقية التي قام بها الصرب، بل إن الهدف الأساس للعملية تمثل في إضعاف نظام الدفاع الجوي المتطور الذي زودته روسيا الإتحادية لهذه الدولة، والذي يهدد قوة الردع لحلف شمال الأطلسي. لقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في وسط وشرق أوروبا عن طريق حلف شمال الأطلسي، وأصبحت الأزمات الإقليمية في هذه المنطقة جزءاً من الإستراتيجية الأمريكية[٦٢].

خاتمة وإستنتاجات

على الرغم من أن مدة حكم الرئيس الأمريكي جورج هربرت واكر بوش قد شهدت النهاية الرسمية للحرب الباردة المتمثلة بحل الإتحاد السوفييتي السابق في السادس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، فضلاً عن النهاية الرمزية التي جسدها سقوط جدار برلين، أبرز رموز الحرب الباردة، في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. إلا أن الكثير من المفكرين والكتاب يرون بأن إدارات الرئيس بيل كلينتون خلال مدتي حكمه، واجهت الجزء الأكبر من تداعيات انتهاء الحرب الباردة وانعكاساتها، السياسية والإقتصادية والأمنية. وقد كان من أصعب تحديات عالم (ما بعد الحرب الباردة)

---

[٦٢] أحمد دواد أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم- ناشرون، (بيروت، ٢٠١٠)، ص ص ٢٥٩- ٢٦٠، ٣٣١.

التي كان على إدارات كلينتون التعامل معها، هي صياغة الإستراتيجيات الأمنية– العسكرية الأمريكية في ظل بيئة دولية جديدة، لها ظروفها، وعلاقاتها، وتوجهاتها، وقضاياها، وتهديداتها، وفرصها، وتفاعلاتها، المختلفة عن عالم الحرب الباردة. وقد خلص البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات، أهمها:

أ. يعد العنصر العسكري لقوة الدولة من العوامل الثابتة في كل مستويات التخطيط الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة بإعداد (الإستراتيجية العليا للدولة)، و (إستراتيجية الأمن القومي)، و (الإستراتيجية العسكرية الوطنية)، و (إستراتيجية مسرح العمليات).

ب. تركزت توجهات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال مدة حكم الرئيس جورج هربرت واكر بوش على التأكد من عدم ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وضمان الهيمنة العالمية للقوة العسكرية الأمريكية.

ج. أصبحت العوامل الإقتصادية في عهد الرئيس كلينتون من أكثر المحددات التي تتحكم بتحديد توجهات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وأهدافها.

د. إستمر الرئيس كلينتون على نهج سلفه بوش، بالدعوة إلى إدامة الزعامة الأميركية في العالم، والوقوف ضد دعوات انعزال أمريكا عن الشؤون العالمية. ولكن كلينتون اشترط أن تكون مشاركة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية بهدف ضمان تحقيق المصالح الأمريكية العليا، الأمنية والإقتصادية.

هـ. فضلت إدارة الرئيس كلينتون إستخدام الهجمات الجوية والصاروخية في العمليات العسكرية التي تشنها ضد خصومها، والإبتعاد قدر الإمكان عن العمليات البرية والحروب الكبرى.

و.إنعكست الضغوط التي واجهتها إدارة الرئيس كلينتون في مدة رئاسته الثانية من الكونغرس الأمريكي، ومن جماعات الضغط الأخرى، على علاقة تلك الإدارة بالبنتاغون، فضلاً عن إنعكاسها على طبيعة العمليات العسكرية التي أمر كلينتون بشنها في تلك المدة.

ز. اهتمت إدارة الرئيس كلينتون بترسيخ الزعامة الأمريكية لحلف شمالي الأطلسي، فضلاً عن دعم دور الحلف ومسؤولياته في منظومة الأمن الأوروبي بخاصة، والأمن العالمي بعامة.

The American Military Strategy in the Era of President Bill Clinton (1993 - 2001)

Asst. Prof. Wathiq Mohammad Barrak Al-Sadoon

Abstract

The end of the Cold War resulted in new challenges to the U.S. national security that influenced the formulation of the military strategies of the U.S. governments which were contemporary with this event or after. The American military strategy during the era of President Bill Clinton witnessed noteworthy changes in the planning, implementation and evaluation of the vital interests. The administration of President Bill Clinton went seriously on binding the U.S. national security considerations with the position of the United States in the global economy as well as concentrating on a new approach in the use of American military power by using attacks of long-range missiles and aircrafts equipped with precision-guided weapons against opponents to affirm the determination of the United States.